

تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الإقليمية والدولية بعد دحر داعش

الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني*

باحث من العراق

* مركز حراب للدراسات والبحوث

الملخص:

العقيدة العسكرية العراقية، كسواها من الثوابت التي تحدد المعالم العامة للدولة العراقية، انتابها الكثير من الضعف والضعف، حتى بات من الصعب القرار على ان هل هنالك فعلا ما يمكن ان نطلق عليها عقيدة عسكرية عراقية تتناغم مع الدستور والعقيدة السياسية التي رسمت بعد سقوط النظام عام 2003؟ أم ان ما هو مطروح كعقيدة عسكرية لا يرتقي الى هذا المستوى، بل يراوح تحت يافطة العقيدة القتالية او المذهب القتالي للجيش العراقي؟ هذا البحث هو محاولة لرسم معالم ماهية العقيدة العسكرية العراقية، ومحاولة لتحديد الأطر العامة لها، وللعقائد القتالية لأذرع وأفرع القوات المسلحة العراقية التي تبنى وبكل تأكيد على المضمون العام للعقيدة العسكرية المرتكزة بالأساس على العقيدة السياسية التي حددها دستور العراق المختلف عليه هو أيضا. ان افرازات حرب مكافحة الإرهاب، وتداعيات السقوط المريع للموصل وتمدد داعش في 40 بالمائة من الأراضي العراقية في صيف عام 2014، وما اعقبه من معارك طاحنة لتحرير الأراضي العراقية من براثن الإرهاب المدعوم دوليا، اثر بشكل واضح وجلي على ركائز ومكونات العقيدة العسكرية العراقية، لذلك فان كل ما يرد ذكره هو محاولة لمحاكاة الواقع المعاش بعيدا عن التنظير والطروحات الاكاديمية الصرفة.

الكلمات المفتاحية: «العقيدة العسكرية، العراق، داعش»

Defining the General Features of the Iraqi Military Doctrine in Light of Regional and International Developments After Defeating ISIS

Lt. Gen. Hassan Salman Khalifa Al-Baidhani

Abstract:

The Iraqi military doctrine, like other constants that define the general features of the Iraqi state, was so weak and vague that it became difficult to decide whether there is really what we can call an Iraqi military doctrine consistent with the constitution and the political doctrine that was drawn after the fall of the regime in 2003 ? Or is what is presented as a military doctrine does not rise to this level, but rather hovers under the banner of the combat doctrine or the fighting doctrine of the Iraqi army?

This research is an attempt to outline what the Iraqi military doctrine is, and an attempt to define the general frameworks for it, and for the fighting doctrines of the arms and branches of the Iraqi armed forces that are certainly based on the general content of the military doctrine based primarily on the political doctrine defined by the disputed Iraqi constitution as well.

The repercussions of the anti-terror war, the repercussions of the terrible fall of Mosul and the expansion of ISIS in 40 percent of Iraqi lands in the summer of 2014, and the fierce battles that followed to liberate Iraqi lands from the claws of internationally supported terrorism, obviously and clearly affected the pillars and components of the Iraqi military doctrine. What is mentioned is an attempt to simulate the lived reality away from pure academic theorizing and proposals.

Key words: «Military Doctrine, Iraq, ISIS»

المقدمة:

تشكل العقيدة العسكرية لأي بلد الركن الأساس في رسم سياسته العسكرية، سواء الحاضرة أو المستقبلية، وبالتأكيد فإن العقيدة العسكرية لا تولد من فراغ، بل هي مبنية على ما تحمله العقيدة السياسية من ثوابت. وكما هو معروف، فإن العقيدة السياسية هي الأخرى وليدة الثوابت والمعطيات التي حدد الدستور معالمها الأساسية، لذلك فإن التسلسل المنطقي لتحديد العقيدة العسكرية لابد أن يمر عبر مراحل واضحة المعالم تتمثل في إقرار الدستور الذي سيحتوي على تحديد المهام العامة للقوات المسلحة، ومن الدستور، وبكل تفاصيله، تنبثق العقيدة السياسية التي تعتمد كأساس في إدارة السياسات العامة للبلاد، ورغم أنها (أي العقيدة السياسية) غالباً ما تتصف بالثبوت النسبي، إلا أن المستجدات على الساحة الداخلية

والإقليمية والدولية قد تلعب دورا كبيرا في تغيير بعض او معظم الاتجاهات العامة لكل السياسات.

من هنا نجد ان العقيدة السياسية تفرض نفسها بقوة على كل ماله علاقة بالبناء الهرمي او الافقي للسياسيات العامة، ومنها السياسة العسكرية والامنية التي تحدد معالمها من خلال العقيدة الامنية والعقيدة العسكرية، وهذا يعني ان المرحلة الثالثة بعد الدستور والعقيدة السياسية هي العقيدة الامنية والعسكرية. وربما يتساءل البعض عن أي العقائد تأتي أولا من رحم العقيدة السياسية؟ هل هي العقيدة الامنية ام العقيدة السياسية؟ للإجابة على ذلك لابد ان نأخذ بنظر الاعتبار المستجدات التي طرأت على طبيعة الحروب والتهديدات خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث بات الامن بعد تصاعد حمى الإرهاب المتمرس بالساتر الديني التكفيري هو الأكثر ماثرا للقلق في اغلب البلدان، لذلك تبوأ العقيدة الامنية الأولويات باعتبارها اكثر شمولاً من العقيدة العسكرية، ومن هذا المنطق أصبحت العقيدة العسكرية الجزء المتعسكر والقتالي من العقيدة الامنية.

الا ان ذلك لا يعني ان العقيدة العسكرية هي ما يجري التعامل معها فقط في الميدان، بل انها تمثل دليلا عاما تسترشد به القوات المسلحة لغرض صياغة العقيدة القتالية التي تنطبق على الفعل الميداني سواء على المستوى التعبوي او العملياتي او السوقي، وترجم بشكل فعاليات قتالية او إجراءات احترازية او تحضيرات مسبقة لردء الخطر عن البلاد، وبالتالي فان المتحكم بالميدان وبمتخلف مراحل الصراع هو الأفكار والمبادئ التي تتضمنها العقيدة القتالية. ومن خلال ما تقدم يتبين ان التسلسل المنطقي لبناء العقيدة العسكرية وتحديد معالمها يمر عبر بوابة الدستور ثم العقيدة السياسية، والتي تولد من رحمها العقيدة الامنية. والعقيدة العسكرية معنى لترجم الى عقيدة قتالية تعتمد كأساس في الميدان، والتي تحدد هي الأخرى معالم العقيدة التدريبية التي تعتمد للوصول بالقوات المسلحة الى الجاهزية القتالية لتطبيق مفردات وأفكار العقيدة القتالية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في انها تأتي مكملة لما جرى او يجري طرحه من أفكار تتعلق برسم الخطوط العامة لسياسات الدولة، وبالتأكيد فان المجال الأمني والعسكري يشكل الأهمية الأكبر في خضم التحديات القائمة بعد المجالين السياسي والاقتصادي.

إشكالية الدراسة: هنالك ضياع وعدم وضوح وفقدان للرؤية العلمية لعموم

السياسات بعد عام 2003، والعقيدة العسكرية هي الأخرى تقع في ذات الاطار باعتبارها تمثل الاطار العام للسياسة العسكرية والأمنية للدولة، والذي هو الآخر يحتاج الى إعادة صياغة كي نصل بالقوات المسلحة العراقية الى مستوى من الجاهزية لمواجهة التهديدات القائمة او المحتملة او المستقبلية.

فرضية الدراسة: بنيت الدراسة على افتراض على ان العقيدة العسكرية القائمة حالياً (اذا كانت هنالك فعلاً)، مبنية على اسس لا تتلائم مع طبيعة التهديدات القائمة والمحملة والمستقبلية، مما يستوجب إعادة البناء الهيكلي العام لها من خلال وضع محددات وضوابط ومرتكزات تجعل بالإمكان وضع صياغة أولية للشكل العام للعقيدة العسكرية العراقية مستقبلاً.

محاور الدراسة: حاولت الدراسة ان تغطي على الجوانب الحيوية من الموضوع كون الخوض في غمار بناء عقيدة عسكرية متكاملة قد يتطلب دراسات أوسع واشمل، لذلك جرى التركيز على المفاهيم العامة وتحديد الملامح والمرتكزات القائمة للعقيدة العسكرية مروراً بالتهديدات المحتملة واسبقياتها، ومنح الدول ذات الاسبقية الأولى بالتهديد فسحة اكبر من خلال استعراض موجز لعقائدها العسكرية والوصول الى متطلبات البناء المستقبلي مع تحديد اطار عام للشكل المطلوب للعقيدة العسكرية العراقية.

أولاً - مدخل مفاهيمي

1 - العقيدة السياسية:

هي مجموعة أفكار وتصورات ومقترحات مترابطة وصولاً الى القواعد والمبادئ والاسس التي تشكل تفسيراً منطقياً للحركة تطور المجتمع نحو تحقيق أهدافه السياسية، وتقدم خطة عمل لتحقيق الانسجام والتوافق بين المصالح الاجتماعية للأفراد والجماعات بطريقة مرغوبة، وتؤمن اهدافاً سياسية، وتحظى بتأييد عام او لدى الأغلبية، وفي أحيان كثيرة قد تكون ذات جاذبية لقطاعات واسعة ومؤثرة في الهرم الاجتماعي، وفي طبيعة الحال فان ثبات التهديدات والتحديد المسبق للأعداء المحتملين يمنح العقيدة السياسية ثبوتاً نسبياً، في حين ان المتغيرات المحتمل حصولها في طبيعة التهديدات القائمة والعدو ستدفع باتجاه حالة اللاتبوت الدائم بل الثبوت النسبي المرحلي⁽¹⁾.

2 - العقيدة الأمنية:

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 2011، ص 126

(2) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الامارات العربية، ط1، 2009، ص319

نظماً فكرياً لمعالجة المخاطر التي تهدد الامن او قد تهدد المجتمع او الدولة⁽²⁾، وتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الامر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانيات تفسير مجمل الاحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول ان العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدولة بتحديد وتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فان الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، فالعقيدة الأمنية تمثل تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تخطط بها الدولة لأمنها، كما تحدد كذلك افضل السبل لتحقيق الامن المجتمعي والامن بشكله العام والواسع، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن اطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن ان تأخذ صبغة ايديولوجية اذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم مع السياسة العامة للدولة الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك التبنى في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى بالرجوع الى مرتكزات العقيدة الأمنية لأي دولة، فان عوامل متعددة ومتداخلة في مقدمتها التراكم التاريخي والتحديات الجيوبولتيكية والايديولوجيا والواقع الديمغرافي والتحالفات والمخاطر المحيطة لها التأثير الواضح على تلك العقيدة.

3 - استراتيجية الامن القومي:

هي تلك العملية التي يتم من خلالها الصهر الكامل لكل مصادر القوة المحتملة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتقنية والعلمية، اضافة الى الجوانب العسكرية، من اجل تحقيق المصلحة القومية العليا والاهداف المطلوب إنجازها. ويتم في الغالب تحقيق ذلك وفق الأسس الأربعة التالية:⁽³⁾

(3) طارق محمد شكري، العقيدة العسكرية وتطورها، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016، ص 95

أ. إدراك التهديدات (القائمة والمحتملة والطارئة) سواء الداخلية منها او الخارجية.

ب. رسم الاستراتيجيات الفعالة لعناصر قوة الدولة وتحديد منطلقات تفعيلها.

ج. توفير القدرة العسكرية والقتالية القادرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية من خلال بناء قوات مسلحة قادرة على التصدي لمواجهة هذه التهديدات.

د. اعداد الخطط لمجابهة الاحتمالات وفق اسبقيتها مع قدرة عالية من المرونة لتلافي أي متغيرات قد تحصل.

4 - العقيدة العسكرية:

للعقيدة العسكرية العديد من التعاريف، ورغم ان جميع هذه التعاريف تشترك بالأساس بذات الفكرة العامة والمتمثلة بان العقيدة العسكرية ما هي الا السياسة العسكرية العامة للدولة، الا ان هنالك اختلافات في الرؤى حول سعة نطاق العقيدة العسكرية ومن هذه التعاريف ما يلي:

أ. تعرف على انها (كافة الأفكار والآراء والمفاهيم والتعاليم التي تخص العلم العسكري وفن الحرب والتي تطبقها القوات المسلحة باستمرار سلباً او حرباً بشكل أساليب او تعاليم وفنون المناورة الميدانية والعملياتية لتأمين المستوى المطلوب من هذه القوات، أي اعدادها وتدريبها وجعلها قادرة على مجابهة الظروف والاحطار وتحقيق النصر العسكري عند اشراكها باي صراع مسلح)⁽⁴⁾.

(4) محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، ط2، بغداد، المطابع العسكرية، 1988، ص 165

ب. في حين تعرف على انها السياسة العسكرية المرسومة والتي تعبر عن وجهات النظر الرسمية فيما يتصل بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح وما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها (ومن وجهة نظرها أي من وجهة النظر السياسية) وطرق ادارتها والاسس الجوهرية لأعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب⁽⁵⁾.

(5) انتوني كوردسمان، دروس في الحرب الحديثة، ت عبد الحليم او غزالة، دار روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1997، ص23

ج. في ذات الوقت هنالك تعريف اخر للعقيدة العسكرية وهو (مجموعة القيم والمبادئ التي تهدف الى ارساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب وتحديد بناء واستخدام القوات المسلحة وقت السلم والحرب وبما يحقق الغايات والاهداف الوطنية للدولة)⁽⁶⁾.

(6) وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس واستخدام القوة، كراسة رسمية الرقم 832، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ط1، 1987، ص 12

د. اخرون يجدون في التعريف التالي للعقيدة العسكرية والذي يقترب كما سنرى لاحقاً من مفهوم العقيدة القتالية هو الأكثر انطباقاً حيث تعرف على انها (مجموعة من القواعد العامة التي تبين اهم مصادر التهديد للمصالح الوطنية للدولة، وترتيب هذه المصادر حسب درجة خطورتها وتوضح وسائل التصدي لها في كافة المجالات وما هي التهديدات التي تستدعي الاستخدام القتالي للقوات المسلحة)⁽⁷⁾.

(7) عبد الرحمن حسن الشهري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، العكيبان، الرياض، السعودية، ط1، 2003 ص25

هـ. التعريف الأكثر اختصاراً هو (انها فن وعلم اعداد واستخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تأمين وتنظيم وإدارة الصراع المسلح لتحقيق العقيدة السياسية للدولة).

5 - العقيدة القتالية:

وتعرف على انها (التصميم والتنظيم وأسلوب القتال لخوض حرب متوقعة بما في ذلك أسس وأساليب اعداد القوات وتجهيزها وتدريبها لخوض الحرب من اجل تحقيق الأهداف العسكرية، وبالتالي تحقيق الأهداف الوطنية، وبالمفهوم العسكري هي مجموعة من الآراء والأفكار التي تخص العلم العسكري وفن الحرب والتي يجري تطبيقها من قبل القوات المسلحة سلباً أو حرباً مسترشدة بالخبرات المتراكمة السابقة وطموحها الى التطور لتحقيق اهداف السوق العسكري، وذلك على شكل تعليمات او مبادئ نظرية وعملية لغرض تعبئة الدولة والقوات المسلحة للحرب)⁽⁸⁾.

(8) وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس استخدام القوة، مصدر سابق ص22

ثانياً - ملامح العقيدة العسكرية العراقية (المقترحة)

1 - مصادر ومرتكزات العقيدة العسكرية العراقية:

ترتكز العقيدة العسكرية العراقية (بعد سقوط النظام عام 2003)، والمستجدات الحاصلة بعد عمليات التحرير على المرتكزات الآتية⁽⁹⁾:

(9) علاء الدين حسين خماس، العقيدة العسكرية وجوانبها، مبادئ وممارسات، دار الاكاديميين، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص185

أ. الدستور العراقي لعام 2005⁽¹⁰⁾: حيث ان هذا الدستور يمثل الوثيقة الرسمية والقانونية، والذي حدد ضمناً طبيعة العقيدة العسكرية للدولة، وفي كل الاحوال فان الدول التي تنحى منحى ديمقراطيا او التي تتلمس طريق بناء دولة القانون والدستور لا يمكن ان تحيد باي شكل من الاشكال عن التحديدات والثوابت التي جرى التصويت عليها في الدستور وأصبحت ملزمة، والمواد ذات الجانب العسكري في الدستور المذكور هي:

(10) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، اصدار مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، 2006

اولاً: المادة (7 / اولاً) تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتعمل على حماية أراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه.

ثانياً: المادة (8) يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية وقيم علاقاته على أسس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية.

ثالثاً: المادة (9 / اولاً - أ) تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي مما يراعى توازنها وتمثيلها دون تمييز او اقضاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة.

رابعاً: المادة (9 / أولاً- هـ) تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة الاتصال.

ب. التهديدات المحتملة: لا يمكن إدراك أو تحديد التهديدات المحتملة للأمن الوطني العراقي واسبقياتها دون الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤدية الى تلك التهديدات والتي يمكن اجمالها بما يلي:

اولاً: وقوع العراق في بيئة إقليمية غير مستقرة تمتاز بالنزاعات والصراعات التاريخية والمتغيرات السريعة والأزمات المفاجئة.

ثانياً: وجود الكيان الصهيوني المستند في وجوده على الاغتصاب والتوسع والهيمنة، وتأثيره المباشر وغير المباشر على مجمل الأوضاع في المنطقة.

ثالثاً: بقاء الامريكان والدول المتحالفة معهم بذات النهج والتفكير والسياسة تجاه العراق، والتعامل معه على أساس انه يمثل الخطر الأكبر تجاه (الكيان الصهيوني)، وبالتالي يجب ابقائه في وضع غير مستقر.

رابعاً: النزعة التسلطية والدونية للولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها تجاه العراق، خاصة بعد التغيير الذي حصل في 9 نيسان 2003 والتعامل مع العراق وكأنه كيان غير مستقل.

خامساً: التصاعد غير المسبوق للأطماع التركية في العراق والتدخل العسكري بحجج وذرائع مختلفة دون أي رادع لعدم امتلاك العراق مقومات قوة الدولة والقدرة على منع هذه التدخلات.

سادساً: لا تزال غالبية دول الخليج العربية، وعلى رأسها السعودية والامارات العربية، تجد في العراق عدواً غير مؤتمن لها تحت ذريعة التقارب العراقي الإيراني.

سابعاً: ظهور الأفكار المتطرفة في الجوار العراقي، وخاصة تلك التي يروج لها بشكل علني وساخر كأفكار مناهضة للتوجهات العقائدية للغالبية من الشعب العراقي، وفي مقدمتها الأفكار الوهابية التكفيرية.

ثامناً: تصاعد قدرات التنظيمات المسلحة التكفيرية المدعومة من بعض دول الجوار والتي تعمل وفق اجندة أمريكية غير معلنة لإبقاء المنطقة غير مستقرة لأطول فترة ممكنة.

تاسعاً: الصراع السوري- السوري القائم الان وتأثيراته السلبية على استقرار العراق بسبب الامتدادات الجغرافية المتداخلة بين العراق وسوريا.

عاشراً: الصراعات الاثنية والقومية الناجمة من التنوع الديمغرافي سواء في العراق او في دول الجوار التي القت بضلالها على عموم الأوضاع في المنطقة.

حادي عشر: مخلفات النظام السابق وما افرزته الاعتداءات والحروب على دول الجوار من مشاكل مستعصية يصعب تجاوزها بسرعة، وما ولدته من خشية وترقب من تلك الدول وسواها لأي تطور واستقرار او تصاعد في موازين القوى لصالح العراق.

ثاني عشر: الأوضاع القلقة وغير المستقرة بين إقليم كردستان والمركز والمحاولات الدائمة والمستمرة للإقليم للعمل على إيجاد فرص للانفصال وإعلان دولة مستقلة يرافق ذلك محاولات دائمة ومستقرة من قبل الإقليم والأحزاب المتنفذة فيه للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي خاصة (المتنازع عليها)، للمساومة عليها لاحقاً مع الاستمرار بالمطالبة بالحصة الأكبر من الموازنة المالية سنوياً على حساب المحافظات العراقية الأخرى، لغرض بناء واكمال بنيته التحتية وقاعدته الصناعية والزراعية والتقنية على امل الانفصال حينما يمتلك المقومات الاقتصادية القادرة على الصمود والاستقرار في بناء الدولة.

ثالث عشر: الموقع الجيوبولتيكي للعراق وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة، اضافة الى الطبيعة الجغرافية المعقدة من حيث التنوع الجغرافي الذي يجعل من الصعوبة بمكان خلق قدرات عسكرية متكاملة للتعامل مع مختلف البيئات دون اعداد مسبق وامكانيات مادية أكثر بكثير مما لو كانت الطبيعة الجغرافية اقل تنوعاً.

رابع عشر: الثروات الطبيعية التي يزخر بها العراق، والتي ولدت الكثير من المعضلات بدلاً من ان تكون سبباً في رفاية وتطور البلد وبناء قاعدته الاقتصادية، بل أدت الى تكالب الدول، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي وجدت الفرصة اثناء احتلالها للعراق لخلق نوع من التبعية الاقتصادية والتي تشكل الان واحدة من المعضلات الكبيرة التي يعاني منها العراق، والتي تعتبر أحد أكثر التهديدات خطورة.

خامس عشر: حروب المياه مع دول الجوار (تركيا- سوريا- إيران) اذ لا يزال العراق يعاني من ذلك خاصة وان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ نشأته

الحديثة لم تكن جادة في إيجاد حلول نهائية لهذه المعضلة التي تمكن التهديد الأكبر للأمن الوطني العراقي.

سادس عشر: الاطلالة البحرية على الخليج العربي وما ولدته مغامرات النظام السابق من اسقاطات أدت بنتائجها القائمة الى حرمان العراق من جزء كبير من اطلالته البحرية التي هي بالأساس ليست بالسعة الكافية، بل هي لا تفي حتى بجزء يسير من متطلبات الحياة الاقتصادية في العراق.

ج. اسبقيات التهديد

بناء على ما جاء أعلاه من عوامل مؤدية الى تصعيد حدة التهديد ودوافعها ومبرراتها والدول والجهات الفعالة في تصعيدها، يمكن تحديد الاسبقيات وفق ما يلي⁽¹¹⁾:

اولاً: الاسبقية الأولى:

(1) الولايات المتحدة الامريكية: ومبررات وضعها بهذه الاسبقية ما يلي:

(أ) للولايات المتحدة أطماع اقتصادية في المنطقة.

(ب) تعتبر الولايات المتحدة الامريكية العراق بنظامه السياسي الحالي حليفاً استراتيجياً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي فانه يجب ان يبقى في حالة من اللا استقرار باعتبار ان استقراره سيؤدي الى خلق مضاعفات قوة جديدة ومتجددة لإيران.

(ج) لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تجد في العراق وشعبه العدو الأكثر خطورة على (الكيان الصهيوني)، لذلك يجب ان لا يشهد العراق أي حالة من الاستقرار او التطور خاصة فيما يتعلق بالقوة العسكرية.

(د) للولايات المتحدة الامريكية اجنده خاصة بها أطلق عليها حينها (الفوضى الخلاقة)، والعراق جزء حيوي ومهم من مركز ثقل المنطقة التي يجب ان تشاع بها الفوضى الخلاقة، فلذلك لا يمكن اغفال المخططات غير المعلنة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية في إشاعة هذا النمط من الفوضى في العراق.

(هـ) منذ عام 1978 وبعد التدخل السوفيتي في أفغانستان، بدأت مرحلة جديدة من مراحل السياسة الامريكية في عموم المنطقة، لذلك نجدها سباقة في دعم نظام

(11) ف ر حسن سلمان خليفة، التحديات الأمنية للسنوات الأربعة القادمة، مركز حراب للدراسات، تداول محدود، 2018 ص 12 وما بعدها

**إن الولايات المتحدة
الامريكية لم تكن على
الاطلاق تبثني اسقاط
النظام وإشاعة الديمقراطية**

صدام في حربه ضد الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ثم ما لبثت ان غيرت البوصلة بعد ان أحرقت اخر أوراق صدام بعد اغرائه بالدخول للكويت، ومن هنا نجد ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن على الاطلاق تبثني اسقاط النظام وإشاعة الديمقراطية بل ان عملها انصب وعلى مدى اكثر من أربعة عقود على ابقاء العراق في حالة من الاستقرار ودفع قاداته من سياسي بعد عام 2003 للارتقاء في احضان الإدارة الامريكية على امل ان تسهم هي في إشاعة الاستقرار.

(2) الكيان الصهيوني (إسرائيل): لا يمكن اغفال ما للكيان الصهيوني من دور في تأزيم الأوضاع وخلق التهديدات في عموم المنطقة وفي العراق على وجه الخصوص، ان المخاطر والتهديدات الصهيونية تجاه العراق تتمثل بما يلي⁽¹²⁾:

(12) المصدر نفسه، ص14.

(أ) لا يزال الكيان الصهيوني يعتبر العراق عدوه الأول باعتباره البلد الوحيد الذي لم يوقع أي اتفاقية او معاهدة او فض اشتباك او تطبيع مع هذا الكيان.

(ب) حسابات الكيان الصهيوني والواردة بشكل صريح في مؤتمرات (هرتلسيا) الأمنية السنوية لاتزال تعتبر العراق العدو الأكثر خطورة، لذلك يجب العمل على تقويض أي تنامي للقدرات العسكرية العراقية كي لا تشكل خطراً مستقبلياً على الكيان الصهيوني.

(هـ) التقارب العراقي - الإيراني يشكل الخطر الداهم للكيان الصهيوني كون كلا البلدين يمتلكان مقومات القوة القادرة على تغيير المعادلة التي دامت طويلاً، والمتمثلة برجحان كفة الكيان الصهيوني في أي نزاع محتل.

(د) وجود فصائل المقاومة الإسلامية والتي لها امتدادات في الجوار (الإسرائيلي) خاصة كتائب حزب الله وحركة النجباء وغيرها، إضافة الي ما يشكله حزب الله من خطر دائم وملامس للحدود الصهيونية وفشل الكيان في كل مواجهاته مع القوة القتالية لهذا الحزب.

(هـ) بروز تشكيلات الحشد الشعبي الناتجة عن الفتوى المباركة غيرت المعادلة حيث بات الكيان الصهيوني يدرك بان للمرجعية الدينية في العراق قدرات خلاقة قادرة على تحشيد القوة بشكل يفوق التصور، ويمكن لهذا التحشيد قلب المعادلة وقد يؤدي الى خسارة الكيان الصهيوني لأي مواجهه عسكرية مستقبلية.

ثانياً: الاسبقية الثانية

**بروز تشكيلات الحشد
الشعبي الناتجة عن الفتوى
المباركة غيرت المعادلة**

(1) تمثل دول الجوار الإقليمي الاسبقية الثانية في مجال التهديدات المحتملة تجاه العراق، وكما يلي:

(أ) تركيا: وتهديداتها ناجمة عن:

(أولاً) أطماع تاريخية (مشكلة الموصل).

(ثانياً) توجهات سياسية (حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإخواني تتقاطع مع التوجهات السياسية للنظام السياسي للعراق).

(ثالثاً) التواجد الدائم وشبه الدائم على الاراضي العراقية المحاذية لخط الحدود العراقي- التركي، وبأعماق مختلفة والتعسكر في (بعشقة) وما جاورها بحجة مطاردة فلول (حزب العمال التركي الكردستاني).

(رابعاً) ميزان القوى العسكرية الميال وبشكل حاد لصالح تركيا.

(خامساً) الادعاءات ذات المنحى العرقي بحجة حماية تركمان العراق وخاصة (السنة) فهم تحت ذريعة الاضطهاد.

(ب) المملكة العربية السعودية: وتتمثل تهديداتها بما يلي:

(أولاً) رغم ما يعلن، الا ان النظام السعودي لايزال بعيداً عن فكرة القبول بالنظام السياسي الحالي في العراق تحت ذريعة الطائفية.

(ثانياً) محاولات السعودية لتكون قائدة للمنطقة في ظل تراجع مصر عن الريادة وليس هنالك من منافس سوى العراق.

(ثالثاً) التوجهات التكفيرية المتشددة داخل السعودية وخارجها التي تعمل بكل قوة من اجل رفض أي تقارب عراقي- سعودي.

(رابعاً) الاختلاف الجوهرى في النظرة للقتال في سوريا حيث تجد السعودية ان في قوة العراق ووحدته إضافة قدرات للنظام السوري لأغراض الاستمرار في مقاتلة داعش والانتصار عليه.

(خامساً) الدعم الأمريكي اللامحدود للسعودية كونها تمثل المراكز للتواجد الأمريكي في المنطقة.

**ان النظام السعودي لايزال
بعيداً عن فكرة القبول
بالنظام السياسي الحالي
في العراق**

(سادساً) عدم التكافؤ في ميزان القوة بين العراق والسعودية حيث تميل الكفة لصالح السعودية.

(ج) دولة الكويت: قد لا تشكل الكويت تهديدا مباشرا ومؤثرا على العراق لاختلال موازين القوة بمختلف القياسات والمكونات، ولكن قد يكون تهديد الكويت مبطناً ليس ذو طابع عسكري بحت، بل قد ينحى منحى اقتصادياً مع مبررات ذات صلة بطبيعة العلاقات السائدة بين العراق والكويت ومن هذه التهديدات ما يلي:

**قد يكون تهديد الكويت
مبطناً**

(أولاً) المشاكل الحدودية الناجمة عن غزو العراق للكويت.

(ثانياً) ملف التعويضات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي.

(ثالثاً) الاطلالة البحرية وتحديدات الجغرافيا التي جعلت الكويت متحكماً بالمداخل المائية للخليج العربي تجاه العراق.

(رابعاً) التداخل القومي والاثني بين الشعبين فهو ذو جوانب إيجابية في كثير من الأحيان الا انه قد يستغل سلباً، خاصة وان هنالك توجهات طائفية مشتركة بين الكويت وبعض مناطق العراق الجنوبية ومنها (ام قصر وأبو الخصيب والزبير وجزء من الناصرية).

ثالثاً: الاسبقية الثالثة: تشكل كل من سوريا والأردن وإيران الاسبقية الثالثة والمتأخرة في مستوى التهديدات القائمة تجاه العراق وكما يلي:

(1) سوريا: يمكن اجمال مبررات التهديدات القائمة بالوقت الحاضر بما يلي:

(أ) بقايا داعش وعدم انتظام قدرات القوات السورية على ضبط الحدود مع العراق.

(ب) وجود العديد من التنظيمات الإرهابية على الأراضي السورية رغم اندحارها الا انها لا تزال قادرة على التوغل والعمل في الأراضي العراقية انطلاقاً من الأراضي السورية.

(ج) وجود قوة عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية مدعومة من قبل الامريكان قريبة على الحدود العراقية قد تشكل حافزاً مستقبلاً للتنظيمات المسلحة الكردية بالتوحد من اجل المطالبة بإقامة دولة تمتد الى داخل مناطق كردستان العراق.

(د) الدعم الأمريكي المتقدم لعناصر من تنظيمات مسلحة مختلفة داخل سورية

بحجة مقاتلة داعش ومنع القوات السورية من فرض هيمنتها قد يولد حالة من اللاستقرار خاصة في المناطق الحدودية.

(2) الأردن: هي الأخرى ذات اسبقية متأخرة في مجال التهديدات المحتملة على العراق ولأسباب عديدة منها طبيعة النظام القائم فيها إضافة الى ضعف القدرات القتالية المتيسرة لديها يمكن اجمال التهديدات المحتملة بما يلي:

(أ) وقوف الأردن، وكسياسة معلنة دائماً، مع المحور الأقوى في حالة حدوث صراع، أي ان مصالحها تأتي بالدرجة الأساس في سلم اولياتها.

(ب) تعتبر الملاذ الامن الأكبر في المنطقة للمعارضين للنظام السياسي الجديد ولكلا الكتلتين من بقايا البعث المقبور.

(3) جمهورية ايران الإسلامية: قد تكون التهديدات المحتملة من جمهورية ايران الإسلامية بأدنى مستوياتها قياساً بباقي الدول لأسباب عديدة أهمها الأهداف المشتركة بين الدولتين، وطبيعة العداء الإقليمي لكلا الدولتين، إضافة الى ما تسببه السياسة الامريكية تجاه ايران من انعكاسات نجم عنها حاجة ايران لمد جسور التوافق مع العراق بنظامه السياسي الجديد محاولة ان تنأى عن ادران الماضي، وما خلفه النظام السابق من معضلات ومشكلات لا يزال الكثير منها قائم وذو تأثير لحد الان، واذا ما اردنا ان نبين التهديدات المحتملة فهي تندرج تحت ما يلي:

(أ) المشاكل الحدودية القائمة.

(ب) تدخل غير مباشر في العراق لدرء التهديدات التي توجهها من المنظمات الإرهابية.

(ج) التفوق الكبير في ميراث القوى العسكرية.

(د) الدروس المستقاة من الماضي: وتتمثل بما يلي:

اولاً: العمق التاريخي الحضاري للجيش العراقي

ثانياً: الخبرة المكتسبة من القتال والحروب.

ثالثاً: تجربة حرب مكافحة الإرهاب التي تميز بها الجيش العراقي وباقي مكونات القوات المسلحة ومنها الحشد لشعبي.

رابعاً: الخبرات المتبادلة من تجارب الحروب عبر التاريخ.

(هـ) التوجيهات العامة للدولة:

رغم التعددية الحزبية والسياسية في العراق واختلاف الرؤى في إدارة شؤون الدولة، وبضمنها الجوانب المتعلقة بالعقيدة العسكرية، إلا أن النظام الديمقراطي بعد عام 2003 يفرض على الدولة ما يلي⁽¹³⁾:

(13) علي محمد لفتة الفتلاوي، استراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية، منشورات زين، بيروت، ط1، 2019، ص112

أولاً: عدم التدخل بالشؤون الخاصة بالدول المجاورة.

ثانياً: إقامة علاقات متوازنة مبنية على الاحترام والتعامل بالمثل.

ثالثاً: عدم السماح لأي دولة بأن تكون لها نوايا أو أطماع في العراق.

رابعاً: وجود قوة عسكرية قادرة على حماية مصالح العراق العليا.

خامساً: اعتبار البعد الأمني (العسكري) أخطر أبعاد الأمن الوطني فعالية ولا يسمح لأي طرف، وبأي شكل من الأشكال إضعافه.

سادساً: التوازن في إقامة العلاقات مع دول الجوار الإقليمي والدول الأخرى بما يضمن إعطاء العراق قوة مضافة وليس العكس.

سابعاً: العمل بكل السبل من أجل أن لا يكون للتحالفات أو الاحلاف أو المعاهدات أو الاتفاقيات أو لمحاضر الاجتماعات المشتركة طريقاً للجهات المتعاقدة مع العراق لفرض إرادتها وسيطرتها على أي جزء من العراق وأن لا تكون مبرراً لتواجد قواتها المسلحة بأي شكل من الأشكال عدا ما يستدعي التواجد وفق الاتفاقيات الخاصة (ككوادر تعليمية أو تدريبية).

(و) التطور التقني والحدثة في الجوانب العسكرية والقتالية:

بدأ هذا المرتكز يمثل أحد أهم المرتكزات في بناء وصياغة العقيدة العسكرية لأغلب البلدان، حيث إن الحرب لم تعد كما كانت في السابق بل إنها بدأت تنحى منحى تقني أكثر ما هو قتالي تقليدي، لذلك يتوجب أن يؤخذ هذا المرتكز بعين الاعتبار وفق ما يلي:

**إن الحرب لم تعد كما كانت
في السابق**

أولاً: العمل على أن تصاغ العقيدة العسكرية وفقاً للنظريات الحديثة والمتطورة لفن وعلم الحرب ومغادرة ما هو سائد سابقاً كونه لا يتلاءم مع طبيعة الحروب الحديثة.

ثانياً: يرافق ذلك إعادة جذرية في طبيعة البناء العمودي والافقي لمكونات القوة العسكرية وفق آخر المستجدات التقنية الحديثة.

ثالثاً: مهما تطورت التجهيزات والأسلحة الا انها لا تكون ذات تأثير ما لم يكن القائمون على استخدامها قد وصلوا الى درجة الادراك ومعرفة أهمية هذه التقنيات.

رابعاً: حرب مكافحة الإرهاب وحروب الجيل الرابع والحروب الهجينة والحروب والمعارك اللامتماثلة جميعها تتطلب رؤية واضحة لاستدامة مواكبة التطورات التقنية عند تحديد العقيدة العسكرية.

(ز) طبيعة الحروب المستقبلية:

وضعت العقيدة العسكرية عند تأسيس الجيش العراقي على أساس ما كان سائداً حينها وبتأثير مباشر مما افرزته الحرب العالمية الأولى، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتغير الشيء الكثير من ثوابت العقيدة العسكرية لأغلب الجيوش ومنها الجيش العراقي، الا ان العقد الأخير من القرن الماضي والعقدين الأول والثاني من القرن الحالي غيرت وبشكل كامل ملامح العقائد العسكرية للجيوش، وكذلك الحال للمستقبل، حيث ان طبيعة الحرب القادمة هي التي تحدد والى حد كبير الشكل المطلوب للعقيدة العسكرية العراقية.

(ح) التحالفات:

**إن التحالفات يجب ان تكون
دافعا لمنح العراق قوة
مضافة**

كما بينا في سابقاً، فان التحالفات يجب ان تكون دافعا لمنح العراق قوة مضافة دون ان تكون مبرراً للإضعاف او الاحتلال او التدخل في شؤونه، ومن هنا فان التحالفات مع أي دولة او تجمع إقليمي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار استقلالية القرار العراقي ومنع أي مظهر من مظاهر التبعية وهذا ما يجب ان يكون حاضر في العقيدة العسكرية العراقية.

ثالثاً - العقيدة العسكرية لدول الاسبقية الأولى في التهديدات المحتملة

لا يمكن في أي حال من الأحوال ان نجمل العقائد العسكرية لجميع الدول باعتبار ان محددات تلك العقائد تستند بالدرجة الأساس على مجموعة عوامل جرى بحثها ضمن ما سبق طرحه، ومن هنا فأنا سنركز على الدول ذات الاهتمام والتأثير المباشر على مجمل الوضع الأمني في العراق وهي الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني.

1 - الولايات المتحدة الامريكية

قد يتصور الكثيرون ان هنالك عقيدة عسكرية واحدة للجيوش في الولايات المتحدة، والحقيقة هي خلاف ذلك كون طبيعة تكوين القوات المسلحة الامريكية

تختلف كثيراً عن سواها من الدول لذلك نجد ان لكل فرع من أفرع القوات المسلحة الامريكية عقيدتها العسكرية والعقائد العسكرية الامريكية يمكن اجمالها بما يلي⁽¹⁴⁾:

أ. العقيدة النووية:

(14) بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، ص65.

وهي عقيدة بنيت بعد الحرب العالمية الثانية وشهدت متغيرات كثيرة، إذ اعتمدت في البدء مبدأ (الانتقام الشامل) في مجابهة المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، الا ان ذلك الامر تلاشى بعد انتهاء الحرب الباردة حيث اعتمد لاحقاً مبدأ (الرد المرن) والمتضمن خوض حربين تقليديتين في مكانين منفصلين وحرب غير نظامية في مكان اخر مع احتمال استخدام محدود للقوة النووية.

طبيعة تكوين القوات المسلحة الامريكية تختلف كثيراً عن سواها من الدول

ب. العقيدة الجوية:

مرت هذه العقيدة بتطورات كبيرة بعد ان كانت محط انتقاد الجميع كونها لم تكن بمستوى العقيدة العسكرية الجوية للاتحاد السوفيتي، الا انها تطورت بشكل ملحوظ في عام 1991 خاصة في حرب الخليج، حيث طبقت العقيدة الجوية كعامل حسم وليس عامل اسناد ونجحت في ذلك. وحالياً هنالك تطور في الربط بين العقيدة الجوية وعقيدة الفضاء بعد ان بات الفضاء ميداناً أوسع لاستخدام مختلف الأسلحة.

ج. عقيدة الجيش

مرت عقيدة الجيش الامريكي بتغييرات وتطورات هائلة على مدى العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تتضمن ادارة عمليات قتالية واسعة النطاق في بيئات تقليدية وحروب نووية، الا ان المتغير الأكبر حصل بعد الفشل الذريع في فيتنام ومن ثم في الصومال، وبعدها ما حل بالجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق مما أدى الى تغيير شامل وجوهري في العقيدة العسكرية حيث باتت تتعامل مع عدو غير نظامي وهلامي الشكل، مما تطلب ان تكون العقيدة مرنة في استخدام القوة، أي ان يكون الرد للجيش الأمريكي متناسب مع البيئة الاستراتيجية التي تتطلب ان يرد الجيش على الاخطار غير التقليدية وغير المتكافئة.

د. عقيدة المارينز (مشاة البحرية)

بدأت تتبلور العقيدة العسكرية للمارينز مع دخول الولايات المتحدة الامريكية للحرب العالمية الثانية في عام 1940 عندما صدر دليل موجز للحروب الصغيرة

على شكل كراس يوضح الشكل العام للعقيدة العسكرية لهذا الفرع الذي تصاعد الاهتمام به بشكل ملفت بالنظر بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن تلخيص هذه العقيدة على أنها أقرب للعقيدة القتالية منها الى العسكرية حيث تعتمد على المناورة وعلى السرعة (قابلية الحركة العالية) والمفاجئة باعتبار ان هذين العاملين هما الأساس في كشف نقاط ضعف العدو. ثم تصاعدت الأهمية أكثر بعد حرب الخليج عام 1991 حيث بات ما يطلق عليه (التمكين المشترك) وهو القدرة على استخدام قوة المارينز للعمل كعنصر قيادي في حملته مشتركة لتنفيذ مهمة معينة.

هـ. القوات البحرية

شهدت الحرب العالمية الثانية تطوراً هائلاً للقوات البحرية الامريكية، مما دفع بالعمل بشكل منفرد أو بالتعاون مع باقي القوات، وأول تسجيل للعقيدة العسكرية البحرية كان عام 1947 حينما صدرت اول وثيقة تحدد معالم هذه العقيدة حيث صدرت وبشكل واضح المبادئ العامة للقوات البحرية في إدارة حروبها المستقبلية، كما تضمنت فصلاً عن التعاون مع القوات البحرية الحليفة. ودفعت التطورات اللاحقة الى ان تشهد البحرية الامريكية صراعاً في تحديد طبيعة مهامها الحالية والمستقبلية إدراكاً منها لأهمية دورها في القيام بعمليات قتال سطحية وبرمائية وان يكون لها برنامج طيران بحري لدعم قوة النيران في ميادين القتال المستقبلية.

الاتجاهات العامة للعقائد العسكرية الأمريكية

اما عن الاتجاهات العامة للعقائد العسكرية الامريكية مجتمعة وردت في الاصدار الرابع لإدارة اوباما خلال فترة تولية الرئاسة الامريكية والتي صدرت بموافقة الكونكرس وهي⁽¹⁵⁾:

أ. مصالح الامن القومي الأمريكي المفترضة او المتجددة التي تشكل استراتيجية الدفاع القومي.

ب. الاخطار التي تهدد مصالح الامن القومي الأمريكي بما في ذلك درجة استعداد قوات الولايات المتحدة وتعاون الحلفاء والمشاركة في المهام وتوقيات الإنذار بهجوم العدو ومستويات التدخل بمهام أخرى يميز الحرب والانسحاب منها.

ج. التأثير على بنية القوة الامريكية والاستعداد والتجهيزات لقتال واسع، إضافة الى المشاركة والامداد بالأفراد وسياسات المساعدة والدعم التي تطلبها استراتيجية الدفاع القومي لدعم التدخل في صراع قد يدوم أكثر من 120 يوم.

(15) علاء الدين حسين مكي خماس،
العقيدة العسكرية وجوانبها، مصدر
سابق، ص 251.

- د. الأدوار والمهام المتوقعة للعناصر الاحتياط في مثل تلك المهام.
- هـ. تقدير المعدل المناسب في قوات دعم القتال، والمقصود هنا ليس الدعم اللوجستي فقط بل الدعم بالوسائل القتالية والساندة الأخرى.
- و. فحص كفاءة الجسور الاستراتيجية والتكتيكية وقدرات وسائل النقل البري لدعم استراتيجيات الأمن القومي بما في ذلك الوجود المبكر وقدرات ما قبل الانتشار.
- ز. درجة الاحتياج الى نقل موارد مسرح او أكثر من مسارح الصراع (العمليات) المتوقعة.
- ح. مدى تأثير بنية القوة بالتقنيات الحديثة والمتوقعة للسنوات العشرين القادمة.

2 - العقيدة العسكرية الإسرائيلية (الكيان الصهيوني)

يختلف الكيان الصهيوني عن سائر الدول الأخرى في طبيعة عقيدته العسكرية، فهو كيان محاط بدول نافرة ورافضة لوجوده رغم ما حصل من اتفاقات ومعاهدات سلام، حيث لا يزال الصراع العربي- الصهيوني قائماً خاصة بعد بروز حزب الله كلاعب أساس في تصعيد هذا الصراع، لذلك فان العقيدة الإسرائيلية العسكرية تكاد ان تكون جامعة وشاملة، أي انها تأخذ بنظر الاعتبار على ان كل (إسرائيل) يجب ان تقاتل حينما يدهمها الخطر كون القوة البشرية لا تتناسب مع ما يحيط بها. لذلك ذهبت العقيدة باتجاهين مختلفين هما⁽¹⁶⁾:

- أ. القوة النووية كسلاح رادع يستخدم عند الضرورة.
- ب. قوة برية مدعومة بقوة جوية متطورة للغاية مع دفاع جوي متنوع (القبة الحديدية) على ان تمتلك القوة البرية قابلية حركة عالية تتناسب وطبيعة الاخطار.
- ج. إمكانية خوض حرب على جبهات متعددة في وقت واحد.
- د. تحقيق النصر بأسرع وقت، كون الوقت هو العامل الحاسم نتيجة الطبيعة الجيوبولتيكية للكيان الصهيوني.
- هـ. تسخير كامل الطاقات من اجل إضفاء قوة مضافة، ومضاعفة القوات المسلحة عبر توظيف مراكز البحوث والدراسات في المجالات التطويرية سواء للأسلحة او المعدات او في مجال التدريب العالي المستوى.
- و. أحدثت حرب عام 2006 بين الكيان الصهيوني وحزب الله شخراً عميقاً وكبيراً

(16) محمد عبد القادر الداغستاني، النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية، اكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص105.

في ثوابت هذه العقيدة، مما دفع القائمين عليها على إعادة النظر الجذرية في الكثير من تفاصيلها ومنح القوات المقاتلة إمكانيات أوسع في مجال امتلاك مصادر القوة ذات البعد السوقي.

أبرز معالم العقيدة العسكرية الإسرائيلية

ان من اهم المعالم البارزة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وخاصة بعد عام 2006، هو منح المستويات القيادية الصغرى حرية تصرف أوسع بكثير من السابق وكما يلي:

أ. إعطاء صغار القادة فرصة أوسع للمبادرة، ايماناً بان القائد الأقرب من المعركة هو الأكثر دراية بما يجري وعليه ان يكون صانعاً للقرار التعبوي وحتى العملياتي في بعض الاحيان.

ب. عدم إعطاء أهمية لأسلوب الانضباط الشكلي المعوق.

ج. الحفاظ على مستوى عال من الكفاءة القتالية مع التأكيد على التدريب القتالي الواقعي.

د. العلاقات الوثيقة بين صغار الضباط ومرؤوسيهـم.

هـ. ان يكون الضباط قدوة بما في ذلك التضحية باحتياجاتهم في سبيل راحة وسلامة مرؤوسيهـم.

و. منح القوة المقاتلة بالمستويات الدنيا إمكانية أوسع في تأمين طلبات الاسناد الناري وفق مبدأ (16 في 16) أي بإمكان حامل البندقية ام 16 ان يطلب الاسناد الناري من الطائرة اف 16.

رابعاً: متطلبات العقيدة الأمنية والعسكرية العراقية

أن ما يجب ان تركز عليه العقيدتان الأمنية والعسكرية للمراحل اللاحقة هو⁽¹⁷⁾:

أ. إعادة الهيكلة وتطوير الجاهزية القتالية، وبشكل عملي ومتقن، ومختلف أفرع وأذرع القوات المسلحة الساندة الداعمة المقاتلة بما يضمن قدرتها على مجابهة عدو محتمل او طارئ.

ب. إعطاء الحيز الأكبر لاستحداث قدرات استخبارية ذات طبيعة متجددة تتناسب وأساليب تفكير العدو المحتملة مدعمة بأنظمة انذار ومنظومات مراقبة ذات

(17) مجموعة خبراء، رؤية استراتيجية- العقيدة العسكرية والجيش العراقي ما بعد داعش وجامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2018، ص12.

تقنيات متطورة دون الإلغاء الكامل للصيغ التقليدية المتبعة سابقاً لاحتتمال مجابهة عدو يحاول استخدام مثل هذه الأساليب بغية تحقيق المباغته.

ج. تعدد الأدوار للتشكيلات والقيادات وحتى الصنوف وصولاً الى الوحدات في جميع أنماط القتال مع التركيز على خلق وحدات وتشكيلات ذات قدرات عالية لخوض معارك متواصلة خاصة في قتالات المدن والقتالات الخاصة وحروب مكافحة الإرهاب ومكافحة العصيان دونما ادنى مستوى من متطلبات الدعم من القيادات العليا، على ان يرمى في كل ذلك ما تتطلبه الحروب الجيل الرابع.

د. قابلية الحركة وسرعة التحشد من خلال الربط والتحشد السريع لكل الوحدات المقاتلة والساندة والداعمة وعلى كافة الأصعدة، مع اقتران ذلك بمرونة عالية وقابلية تكيف مع طبيعة المعركة المحتملة.

هـ. تطوير القدرات الدفاعية القادرة على درء الخطر والتصدي للأخطار المحتملة مع تحول السريع الى التعرض كخيار حاسم لا بد من الوصول اليه وبزمن قياسي.

و. ربط أي تطور في الأساليب القتالية مع الحاصل من تطورات لاحقة في مجال التقنيات الحديثة. أي ان لا تبني عملية التطور على ما هو قائم، بل على ما هو قادم من تقنيات في المجالات العسكرية وبما يضمن رفع القدرات القتالية الى أقصاها.

ز. رفع القيمة المتراكمة لسياسة الردع كخيار مفتوح رغم ان سياسة العراق العسكرية مبنية على أساس الدفاع عن العراق ارضا وشعبا لا ان الردع يعتبر عاملا حاسماً في تحقيق تلك السياسة لذلك فان وجود قوة قابلة للتحويل من الدفاع الى التعرض وتحولها الى قوة هجومية مع امتلاكها لكثافة وثقل اسناد ناري متعدد المصادر وخفة في الحركة والمناورة العالية مدعومة بمرتكزات متطورة لقاعدة دعم لوجستي مرنة، على ان تكون الاسبقية في كل ذلك لمنظومة استخباراتية تتناسب والاطار المحتملة.

ح. الازرع والافراد للقوات المسلحة تبني وفق ما جاء أعلاه بحيث يكون هنالك تناغم دائم بين القوات المقاتلة والساندة والداعمة على ان تكون منظومة القيادة والسيطرة والاستخبارات والاتصالات والحاسبات والاستطلاع والدفاع

السببراني الذكي وأنظمة القتال والمراقبة، أي ما يطلق عليها اختصاراً (C6ISR) متكاملة من جميع النواحي.

خامساً: الشكل المطلوب للعقيدة العسكرية

يرى البعض ان العقيدة العسكرية العراقية يمكن ان تصاغ على الوجه التالي: (الدفاع عن وحدة العراق وامنه وسيادته في مواجهة تهديدات الإرهاب بكافة أشكاله حتى تحقيق النصر للحفاظ على المصالح الوطنية العليا)، وقد يكون هذا المضمون مجزياً بشكله العام، الا ان الحقائق على الأرض تفرض نفسها بقوة في ان العقيدة العسكرية يجب ان تمنح منفذها قدرأ كافياً من الوضوح في تحديد طبيعة الأعداء المحتملين واسبقيات التهديدات والسياقات العامة للمواجهة، ومن هنا لا بد من ان يكون لما يلي حضور في صياغة العقيدة العسكرية العراقية:

ان العقيدة العسكرية يجب ان تمنح منفذها قدرأ كافياً من الوضوح في تحديد طبيعة الأعداء المحتملين

أ. تهديدات الاسبقية الأولى (الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني).

ب. الاعداء المحتملين والطائرين في كل مرحلة من المراحل، وهذا الامر قد يصاغ بشكل عام، الا ان الحركات التكفيرية المتطرفة والمنادين بعودة البعث هم من أكثر الأعداء احتمالاً.

ج. تحديد السياقات العامة التي تطلبها مواجهة تهديدات الاسبقية الأولى والاعداء المحتملين والطائرين.

مما تقدم يمكن ان نصل الى صياغة عامة ومفهوم أكثر شمولاً للعقيدة العسكرية العراقية وهي: (الدفاع عن وحدة العراق وامنه وسيادته تجاه التهديدات ذات الاسبقية الأولى والاعداء المحتملين والطائرين وكل قوة تحاول احتلال او فرض الهيمنة على الوطن او أي جزء منه، ومنع معاودة الحركات التكفيرية تحت أي مسميات، وكذلك فكر البعث الصدامي من العودة او التغلغل او الانتشار واي شكل اخر من اشكال التهديدات الإرهابية، وذلك باستخدام القوة ومضاعفتها وفق ما ينص عليه الدستور العراقي مع مراعاة القانون الدولي وتحدداته، وباستخدام أساليب تقنية متطورة، مع الاستفادة القصوى من الخبرات المتراكمة والمشاركة الشعبية في الدفاع عن الوطن التي عززتها فتوى الجهاد الكفائي وتظافر كل الجهود من اجل حماية العراق والحفاظ على مصالحه العليا).

الخاتمة:

من العسير جدا ان تستطيع أية دولة بناء قدراتها في مختلف المجالات اذا كان أمنها الوطني مهددا، لذا نجد ان الغالبية العظمى من الدول تسعى جاهدة الى اكمال مرتكزات القوة، وبالتأكيد فان القوة العسكرية غالبا ما تتصدر المشهد، وهذه القوة لا يمكنها ان تكون فاعلة ان لم ترتبط بعقيدة تحدد اتجاهاتها العامة، الا وهي العقيدة العسكرية التي تبنى على أساس التهديدات القائمة، كما انها تحتاج الى جملة من المتطلبات تتناغم بالأساس مع اسبقيات التهديد المحتملة، لذلك حاولنا جاهدين ان نركز على تلك الاسبقيات باعتبارها تشكل أهمية بالغة في تحديد الأطر العامة للعقيدة العسكرية اخذين بنظر الاعتبار ان هذه العقيدة هي بالأساس مستمدة من العقيدة السياسية للدولة، وانها ستكون بمثابة الدليل لتحديد العقيدة القتالية للقوات المسلحة.

قائمة المصادر:

أولاً: دستور جمهورية العراق لسنة 2005، اصدار مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، 2006.

ثانياً: الكتب العربية

- 1 - انتوني كوردسمان، دروس في الحرب الحديثة، ت عبد الحليم او غزالة، دار روز اليوسف، القاهرة، ط1، 1997 .
- 2 - بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ضبي، الامارات العربية، ط1، 2009 .
- 3 - بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية دليل مرجعي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014.
- 4 - ف ر حسن سلمان خليفة، التحديات الأمنية للسنوات الأربعة القادمة، مركز حراب للدراسات، تداول محدود، 2018 ص 12 وما بعدها.
- 5 - عبد الرحيم حسن الشهري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، العكيان، الرياض، السعودية، ط1، 2003.
- 6 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 2011 .
- 7 - علاء الدين حسين خماس، العقيدة العسكرية وجوانبها، مبادئ وممارسات، دار الاكاديميين، عمان، الأردن، ط1، 2018 .
- 8 - علي محمد لفقة الفتلاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية، منشورات زين، بيروت، ط1، 2019.

- 9 - طارق محمد شكري، العقيدة العسكرية وتطورها، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016.
- 10 - مجموعة خبراء، رؤية استراتيجية- العقيدة العسكرية والجيش العراقي ما بعد داعش وجامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2018، ص12
- 11 - محمد عبد القادر الداغستاني، النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية، اكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2019.
- 12 - محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، ط2، بغداد، المطابع العسكرية، 1988.
- 13 - وزارة الدفاع العراقية، كراسة أسس واستخدام القوة، كراسة رسمية الرقم 832، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ط1، 1987 .



حمورابي

بحوث حمورابي

- اتجاهات الاستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العرب «مقاربة جيوبوليتيكية»
د. فراس عباس هاشم
- «الأزمة العربية والتسابق نحو التطبيع.. السياقات والمآلات»....
ماهر لطيف
- الشعوبية في الولايات المتحدة الامريكية.. إنحسار؟ أم صعود مؤجل؟ حسين عدنان هادي
- التطرف والإرهاب الإلكتروني - وموقف القانون الدولي منهما د. أورداد محمد مالك كمونة
- اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا
هبة علي حسين